A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.6/46/L.6
31 October 1991
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

NOV 4 . 1991

الدورة السادسة والاربعون
البند ١٢٦ من جدول الاعمال

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي
المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

اثيوبيا ، اكوادور ، توغو ، الجماهيرية
العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، العراق ،
غانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، فنزويلا ،
فييت نام ، كوبا ، الكونغو ، مالي ،
نيجيريا : مشروع قرار

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي
المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها أنه مطلوب من الجمعية العامة ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، أن تبدأ دراسات وتضع توصيات بغرض تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ،

وإذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ المتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ المتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ،

وإذ تشير أيضا الى قراريها ١٥٠/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ١٦٦/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، المعنونين "توحيد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادي الدولي المتصلة بوجه خاص بالجوانب القانونية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتطويرها التدريجي" ، والى قراراتها ١٠٧/٣٦ المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٠٣/٣٧ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٢٨/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، و ٧٥/٣٩ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ٦٧/٤٠ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و ٧٣/٤١ المؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ١٤٩/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ١٦٢/٤٣ المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٣٠/٤٤ المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، المعنونة "التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد" ،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة الملحّة الى اتخاذ تدابير لاعادة تنشيط عملية التعاون الاقتصادي الدولي والمفاوضات التي أجريت لهذا الغرض ، لاسيما بالنظر الى المصاعب الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية ،

وإذ ترى الصلة الوثيقة بين اقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف ووجود اطار قانوني ملائم ،

وإذ تضع في اعتبارها أن الدراسة التحليلية ، التي قدمها معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين[(١)] ، يمكن أن تشكل مصدرا قيّما للمعلومات ، وكذلك القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها في هذا السياق مختلف أجهزة الامم المتحدة ،

١ - تعتبر من الضروري دراسة آثار الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة على البلدان النامية ؛

٢ - تحيط علما مع التقدير بالآراء والتعليقات التي قدمتها الحكومات عملا بالقرارات ٦٧/٤٠ و ٧٣/٤١ و ١٤٩/٤٢ و ١٦٢/٤٣ و ٣٠/٤٤[(٢)] ؛

---

(١) A/39/504/Add.1 ، المرفق .

(٢) A/41/536 ، و A/42/483 و Add.1 و Add.2 ، و A/43/529 و Add.1 ، و A/44/455 و Add.1 ، و A/46/352 و Add.1 .

٣ - تقرر انشاء فريق عامل منبثق عن اللجنة السادسة تعهد اليه مهمة تطوير مبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

٤ - تطلب الى الامين العام أن يحث الدول الاعضاء والمنظمات الدولية المختصة على إبداء تعليقاتها ، خاصة على المبادئ التي يرى أنها يمكن للفريق العامل أن ينظر فيها على سبيل الاولوية ، وأن يدرج هذه التعليقات في تقرير يقدمه الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها السابعة والاربعين البند المعنون "التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد" .

- - - - -